وماذا بعد مشروع "حاسب لكل منزل"؟

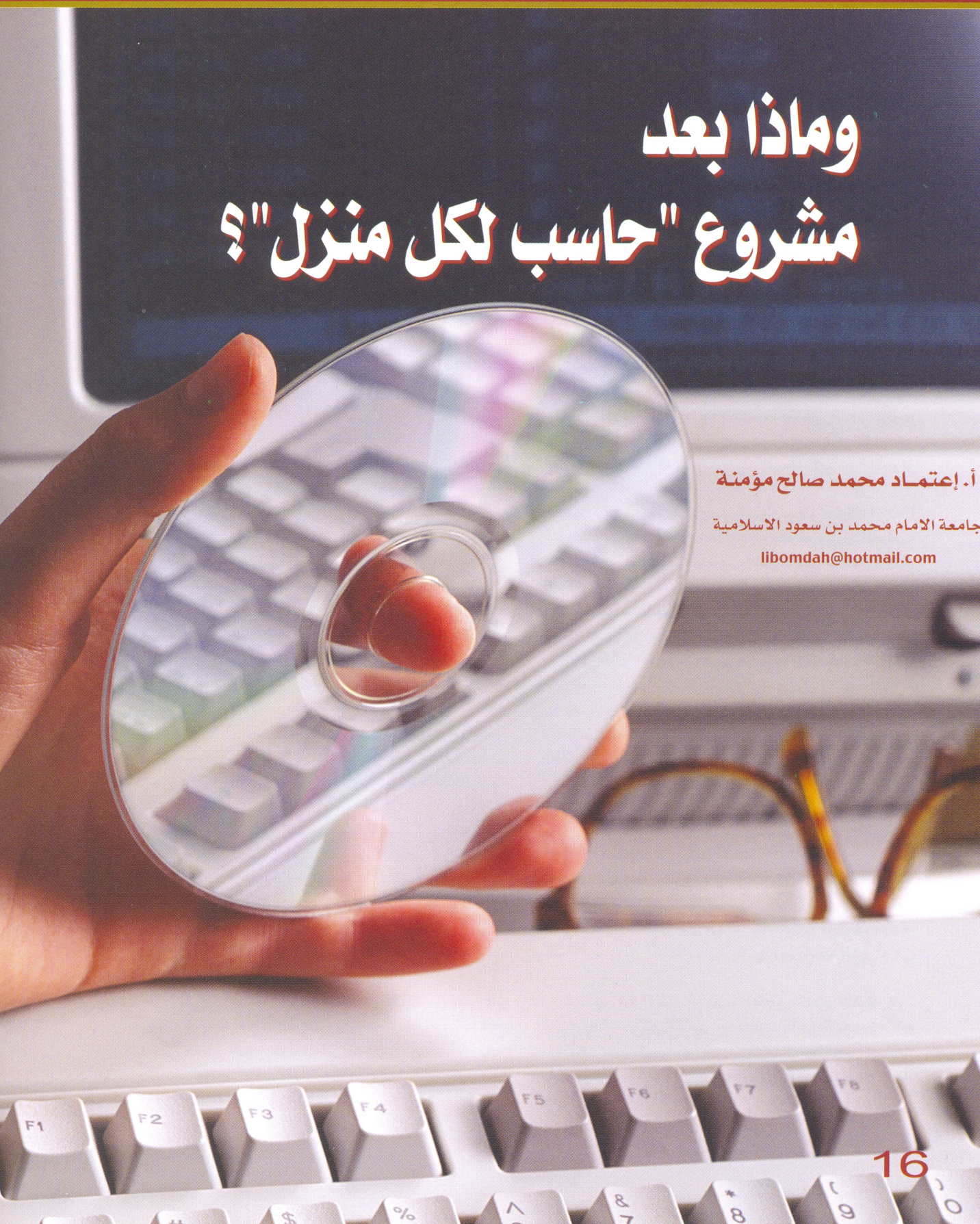

أ. إعتماد محمد صالح مؤمنة
جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية
libomdah@hotmail.com

المشروع الوطني لتوطين تقنية الحاسب الآلي والمعلومات كان بذرة جيدة في طريق نشر ثقافة استخدام التقنية في عصرنا الحاضر وتنمية المجتمع فكريا لمواجهة مستقبل محمل بالكثير من المفاجات التقنية التي تتطلب إستعدادا بشريا لإستيعابها والتعايش معها ومع ما تكتنزه من معلومات.

وبالطبع فان الحكم عليه من الان يعتبر مبكرا حتى يمكن رؤية وتلمس ثماره وتاثيره على شرائح المجتمع المختلفة والتي لن تكون قبل مرور عام على الأقل.

لكن تقييم نجاح المشروع لاشك أنه نصب أعين المسئولين والمتوقع أنهم أعدوا العدة لوضع الخطط البديلة في حالة ظهور عوامل أثرت سلبا في إقبال المواطنين على إقتناء الحاسب الآلي مثل:

1- نوعية الأجهزة المتاحة في البرنامج.

2- قيمة مقدم الدفعات أو الأقساط الشهرية غير المتوافقة مع دخول البعض.

3- عدم جاهزية شركات الاتصالات لخدمة الجميع في كل المدن والقرى بنفس السرعة والكفاءة.

لاشك أن عجلة التسارع في بيئتنا بطيئة جدا وهذا قد يعود إلى حرص الجميع على اخذ المناسب واهمال غير المناسب لأبناء هذا الوطن الكريم، ولكن لان السباق العالمي يكاد يفقدنا توازننا أمام تأخرنا في تبني هذه التقنية، فقد أعيد طرح الموضوع واستحث الجميع على الاسراع في الخطى لنواكب باقي الامم في مسيرتها التنموية.

من وجهة نظري فان وزارة الثقافة والاعلام بالاضافة الى وزارة التربية والتعليم ووزارة التعليم العالي ووزارة الاتصالات وتقنية المعلومات وهيئة الاتصالات وتقنية المعلومات ومدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية عليهم مسئولية تسريع إجراءات نشر المعلومات ونظام المعلومات لاهمية نقل المجتمع نقلة حضارية غير مسبوقة، وإستيعاب ذلك ليكونوا عونا لأصحاب الصلاحية على إنجاح أهدافهم النبيلة بالمتابعة الحثيثة والمراجعة اللصيقة لكل خطوات التطوير المقرة لهذا البرنامج.

نحن الآن في حاجة ماسة الى زيادة الوعي المعلوماتي لدى الفرد الذي سينعكس بالتالي على المجتمع، إلا أن آليات العمل تكاد تكون غائبة.

قد يميل الكاتب أحيانا إلى وضع توصيات تنير طريق المسئول الغارق في معاملاته، وتضيف للقاريء صورة منهجية ومنظمة تجعله يتفاعل مع القضية ويساهم في إنجاحها. ولكن الأهم أن يتم العمل على تنفيذها أو محاكاتها بهدف الوصول لنفس النتيجة العامة.

الطريق طويلة ومحفوفة بالمصاعب والعقبات، وليس المسئول عن ذلك فرد أو جماعة لأن جميعنا مسئولون مسئولية جماعية عن وصولنا للغاية وتحقيق الهدف.

فقد تكون أولى الاهتمامات تفعيل توصيات الندوات والمؤتمرات المقامة بخصوص تاسيس البنى التحتية لتقنية المعلومات، مع توحيد البرامج الممكن أن تتبناها الجهات المختلفة لتحفيز استخدام الحاسب ليكون تحت مظلة واحدة لايقاف الهدر وتوحيد المرجعية والأداء.

يلي ذلك متابعة تنفيذ بيان الغرفة التجارية بالرياض في عام2001م وذلك بالإستمرار في الاستثمار حيث ان السوق مازالت تستوعب أكثر مما ضخ فيها للآن.

ولئلا نظل في دوامة توفر الوظائف وملاحقة وزارة الخدمة المدنية في توفير الوظائف لهذه الوزارة أو تلك المنطقة.

لابد من التخطيط لتوظيف أكثر من 3000 خريج في علوم الحاسب وتقنياته والذي يصعب استيعابه في القطاع العام.

وعلى صعيد تهيئة البيئة للحكومة الإلكترونية فلا بد من وضع جداول زمنية للدوائر الحكومية والقطاع الخاص تكون بنهايتها تستخدم وسائط الاتصالات الحديثة وتقنياتها في جميع إجراءاتها للوصول إلى اتمتة الأعمال بنسبة 50% على الأقل ثم تعطى مدة أخرى للأتمتة الكاملة مع متابعة التقدم المبني على جودة الأداء لضمان إستمرارية العمل.

أما دور الهيئة فسيكون مهما في تنظيم سوق المنافسة وتوسعها مع الاستمرار في تخفيض رسوم تأسيس وتشغيل خدمات الاتصالات بما فيها الانترنت، كخطوات مساندة لتوسيع قاعدة الإستخدام وإثراء ساحة المنافسة بزخم عددي وقوة مالية وفنية يستفيد منها المستخدم ومقدم الخدمة.

أما كيف يكون للقطاع الخاص دوره في هذه المرحلة فبعد توقيع اتفاقية منظمة التجارة العالمية فيفضل أن يكون الإهتمام أولاً بالإنسان.

هذا الفرد الذي يعول عليه تنفيذ كل الخطط، والرقي بكل الأعمال والتوجه بالمجتمع نحو مصاف الدول المتقدمة بإذن الله. فقد يكون في تنويع الإستثمار في التقنية والمعلومات بالإضافة الى تدريب النشأ من شباب الأمة ما يساعدنا على الإنتقال إلى المرحلة المقبلة في وقت أقصر مثل:

1- الاهتمام بمعاهد التدريب وتقييمها لضمان تخريج نوعيات بمؤهلات يتم البحث عنها ولا تبحث هي عن تحسين وضعها أو توظيفها.

2- إنشاء العديد من مصانع تقنيات الحاسب وتسهيل توفير الاجهزة والادوات بما يتلاءم ومتطلبات المرحلة.

3- إنشاء شركات للبرمجة وأمن المعلومات تساهم في التعريب وتحويل مراكز الارتكاز من الغرب الى الشرق الاوسط لاهمية ذلك في ضمان حفظ سرية معلوماتنا وبأيدي وعقول محلية أو عربية.

4- دمج شركات التشغيل لتشكيل قوى لها وزنها في السوق للتركيب والتشغيل والاستشارات الهندسية المتخصصة تحسبا لدخول العولمة الاقتصادية التي قد تؤدي الى تهاوى مجموعة كبيرة محتملة من الشركات القائمة ذات الأداء العشوائي أو الضعيف المتواضع لعدم امتلاكها عناصر النجاح أصلا.

5- وجوب أخذ المبادرة مع الجهات المختصة بإصدار النظام الوطني للمعلومات لتاطير ما لا تحمد عقباه اذا انفرط، وردع مالا يمكن ردعه إذا تعدى اخلاقيات وادبيات الافادة من المعرفة ألا وهو النشر الإلكتروني العشوائي وغير المنظم.

لا يفوتني أن أنوه هنا بأن دور المرأة الحقيقي في خدمة المجتمع غُيّب في كثير من المجالات والنواحي بدليل تواضع وقلة برامج تدريبها وتاهيلها في علوم التقنية في السابق، وتذبذب مستوى الجهود في رفع مستوى الوعي لديها حاليا، وهذا سيظهرها مهزوزة مع أنها تحاول جاهدة تحقيق تنامي المعرفة لديها عبر كل وسيلة متاحة لها.

وبالتالي قد يقودنا هذا الوضع إلى ما أسميه "عرقلة التقدم التقني للمرأة".

لنا أن نتصور بأن تمكن المراة "الأم والأخت والزوجة والإبنة" من استخدام هذه التقنية في المنزل يحفز كل أفراد الأسرة للتعلم والتسابق على تطوير ذاتهم، ولكن هل وعينا إلى أهمية تثقيفهم في التعامل مع مستجدات التقنية لا إتقانهم العمل عليها فقط؟.

لقد شاع استخدام تقنية البلوتوث (Bluetooth) في مجتمعنا بعكس ما أخترعت من أجله وصممت له، ونعلم جيدا أن مدى إستخداماتها فاق التصور عند المجتمعات المتقدمة فحلت كثيرا من مشاكل تعدد الروابط والنهايات بالتعامل معها في آن واحد، والغت اهمية تواجد الفرد بالقرب من المشكلة في كثير من المواقع والظروف.

إلا أننا جعلناها بثقافتنا الضحلة مسببة للعديد من المشاكل ومقلقة جدا للأباء والأمهات إذا ما أستخدمت بأسلوب سيء.

هذا للأسف سيجعل مستقبلنا مفتوحا لما هو اكثر تقدما في علم الاتصالات وتقنية المعلومات، فتقنية الجيل الثالث في الجوال بمميزاتها الايجابية عند الغير قد يكون لها أسوأ تأثير عندنا إذا لم يتم التعامل معها بثقافة عالية ومنهج أخلاقي حسن.

فلا نريد ان يُكوى بنارها معظم مستخدميها ويفقد مميزاتها كل جاهل باستخدامها.

من المعروف أن بالابحاث تتقدم الامم وما استعانت أمة بنتاج مفكريها وعلمائها لرسم طرائق تقدمها وتنمية أحوالها سواء بالتخطيط أو نموذجية تنفيذ خططها، إلا وكانت أمة مزدهرة تترقبها باقي الأمم الاخرى في تتبع خطاها بتبني تجاربها كقدوة وخبرة لا يستهان بها بل في كثير من الأحيان تعتمد عليها.

لذلك حري بنا الإستعانة محليا بكليات العلوم الاجتماعية وكليات علوم الحاسب الآلي وكليات الهندسة في جامعاتنا السعودية، لتكثيف الدراسات والأبحاث الخاصة بانتشار هذه التقنيات ونشر ثقافة استخدامها حسب الأصول التي صنعت وأستحدثت من أجلها.

من ناحية أخرى مواكبة استخدام كل ما أستجد فيها من تقنية على المستوى المحلي أو الخليجي أو حتى العالمي لتشئة أجيال لا نخاف عليهم من التطور التقني لانهم يتعاملون معه وبه، بل يجيدون ذلك.

إن مجرد توجيه الأبحاث العلمية لما يعود على المجتمع بالفائدة ويحاكي احتياجاته اليومية الآنية منها والمستقبلية، لهو نقطة التحول من مجتمع مستهلك الى مجتمع مشارك في التنمية والتطوير.

ولا يخفى على الجميع أن المجتمع المتمتع بالسمة الأخيرة يثبت للآخرين دائما سمو ثقافته.

ولا شك أنها بشرى خير لأمة أراد الله لها أن تستجمع قواها مرة أخرى لتعود إلى مقعد الريادة والقيادة من جديد من خلال تقنية الاتصالات والمعلومات ونظمها الحديثة المختلفة.

إلا أن هذا لن يتاتى بمجرد الكتابة عنه والتنويه في المذياع أو التلفاز، أو بالدعاء غير المقرون بالعمل الهادف.

فليت أقلام المفكرين وأساتذة الجامعات بالتعاون مع الوزارات والهيئات المعنية بجانب مراكز البحوث العامة والخاصة يتحدوا في رؤاهم وتوجهاتهم ليتم وضع خطط قريبة المدى وأخرى متوسطة وبعيدة المدى نتمكن بها من نشر التقنية وإستخدامها المأمون ومواجهة كل ما يستحدث فيها من حسن وسيئ.

هذا لن يقلل من أهمية الحضور القوي للمجتمع في كل مناسبة ونشاط. فإذا ما تجاوب المجتمع لانجاح خطة التطوير هذه فإن تسارع استخدام الحاسب في كافة الاجهزة الحكومية التعليمية منها والخدمية، والقطاع الخاص بالاضافة للبيت (الهدف الاساسي) سيغير ملامح العمل وأدائه بشكل جذري ويحتم على جهات كثيرة من تغيير انظمتها للوصول إلى المستوى الذي وصل اليه المستخدم والمستفيد.

فالحكومة الإلكترونية بكل عناصرها ومكوناتها القوية مثل الصحة الإلكترونية والتعليم الإلكتروني والتجارة الإلكترونية ستاخذنا إلى مصاف الدول الصناعية والمتقدمة بل قد نزاحمهم على مقاعد المقدمة بعقول وسواعد أبنائنا وبناتنا.

هذا يعني أن شريحة إبداعية مبتكرة من نفس بيئتنا محلية كانت أم خارجية عربية أو إسلامية ستبرز وسيعول عليها تامين وتحصين مستقبلنا المعلوماتي والتقني أيضا.

ولكن مالم يحدد التوجه الأساسي الذي سيضع لبنات النظام الوطني الاساسي للمعلومات، فان تنظيم وضع المعلومات وتقنيتها سيبقي المواطن في دائرة التنفيذ وتلقي الاوامر بدون الاشتراك أو حتى الاطلاع على ما سيكون مصيره فيه سواء على المستوى القريب أو البعيد، وبالتالي سيؤول إلى اللاوعي المعلوماتي في معظم الأمور.

وهذا في حد ذاته يحتاج إلى تكريس جهود كافة المختصين والمسئولين عن تقنية المعلومات لتفاديه في عصر قوته تكمن في حجم مالدينا من معلومات وكيفية الاستفادة منها للصالح العام وبامكانات وقدرات الجميع.

ولئلا نكون متشائمين كالأمس فنحن نرجوا أن يوضح لنا كيف لنا أن نكون متفائلين اليوم وغداً؟.

نسأل الله أن يجعلنا ممن علمهم من واسع علمه، وأتاهم من حكمته، وعزهم بقدرته، وأعانهم وحماهم من شرور أنفسهم بفضله ومِنته، وهداهم للحق فهو الحق وصاحب الفضل والمنة.